دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال

إعداد

د. سامح عبد السلام مصطفى

مدرس المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط

sameh.abdelmohaimen@commerce.aun.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

مصطفى، سامح عبد السلام (٢٠٢٣). دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢، ١٠٧١-١٠٩٨.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال

د. سامح عبد السلام مصطفى

المستخلص:

إثبات الهوية هو مطلب أساسي في معظم المعاملات المالية في القطاع المصرفي. وتُلزم الجهات الرقابية المختصة البنوك بتطبيق معايير مبدأ "اعرف عميلك" التي تعتمد بشكل أساسي على الهوية المادية التي تتطلب الوصول إلى المستندات، والتعامل مع العملاء وجهًا لوجه في المعاملات المالية. وفي ظل الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإلكترونية؛ حظيت الهوية الرقمية باهتمام كبير، لأن الخصائص المتأصلة في الهوية المادية أصبحت قيدًا على استخدامها في المعاملات المالية الإلكترونية. ومن ناحية أخرى؛ أصبحت عمليات غسل الأموال أيضًا أكثر تطورا من ذي قبل، نظرا للتطور التقني المستمر في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وتسعى الدراسة إلى تعزيز المنهج القائم على المخاطر لزيادة فعالية إجراءات مكافحة جرائم غسل الأموال، وذلك من خلال المساهمة في تسهيل عملية تحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأصلة والمتأتية من العملاء من خلال استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات *(LEI)* في التعرف على العملاء. وتوصلت الدراسة إلى تحديد سلبيات النموذج التقليدي القائم على الهوية المادية في التعرف على العملاء، ومزايا نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا، وأهمية استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات لتسهيل عملية تحديد وتقييم وفهم المخاطر المرتبطة بالعملاء، وهو ما يترتب عليه تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال. وأهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية الدولية للكيانات.

الكلمات المفتاحية: الهوية الرقمية، الهوية الرقمية الدولية للكيانات (*LEI*)، اعرف عميلك إلكترونيًا (*e-KYC*)، غسل الأموال.

١- المقدمة:

يمثل نظام الرقابة الداخلية عنصرا مهما في حوكمة البنوك والقدرة على إدارة المخاطر، ويعد الأساس الذي يدعم تحقيق أهدافها وتعزيز قيمتها. فلا شك أن الفشل التنظيمي يؤدي – عادة – إلى فرض متطلبات تنظيمية إضافية، فضلا عن الوقت المستنفد والتكاليف التي يتم تحملها في سبيل الالتزام بالتعليمات الرقابية. ويعد وجود نظام فعال ومتكامل لإدارة المخاطر مع نظام الرقابة الداخلية في البنوك مطلبا رئيسا من متطلبات الرقابة الشاملة (أحمد، ٢٠١٦).

إن الأساليب المبتكرة في عمليات غسل الأموال التي يشهدها العالم اليوم، والتي يترافق معظمها مع استخدام الأساليب الحديثة والمتطورة لتقنيات المعلومات والاتصالات تضع القطاع المصرفي في مواجهة تحديات كبيرة (Demetis, 2010). وتعرضه لعقوبات محلية أو دولية، فضلا عن المخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

لقد تضاعفت عمليات غسل الأموال بشكل كبير على مدى العقدين السابقين، حيث قدر بنك *(HSBC)* خسائر الاقتصاد العالمي بسبب الجرائم المالية عام ٢٠١٨ بحوالي ٢,١ تريليون دولار، وقدرت خسائر الاقتصاد العالمي بسبب الجرائم المالية بحوالي ٢,٤ تريليون دولار للعام نفسه، وبلغت العقوبات على عدد من هذه المؤسسات بسبب تورطها في جرائم غسل أموال وتمويل إرهاب حوالي ١٧ مليار دولار. وأظهر تقرير *Thomson Reuters Refinitiv* أن الشركات في المنطقة العربية تنفق ٣,٨٪ من مجمل عائداتها لمكافحة الجرائم المالية، وتعد أعلى نسبة مقارنة بمناطق العالم الأخرى (The 9th Annual Forum, 2019).

أمام هذا الواقع، أصبح من الضروري العمل على تطوير سياسات وضوابط وإجراءات إدارة وخفض مخاطر غسل الأموال (La Torre & Nikolic, 2014)، واتخاذ إجراءات عناية واجبة ومعززة تتوافق مع الأساليب الحديثة والمتطورة في مجال الخدمات المالية، بهدف تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي وتشجيع الابتكار المالية الحديثة في القطاعين المالي والمصرفي، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي، فضلا عن تعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها (Bello, & Harvey, 2017). وهو ما يتطلب العمل على تعزيز تكامل وظيفة إدارة المخاطر مع الإطار الكلي لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في البنوك.

٢- المنهج القائم على المخاطر

طرأت على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تغيرات ومستجدات دولية وإقليمية ومحلية بالغة الأهمية، وتمثل العنصر الرئيس في تلك المتغيرات في تبني منهج قائم على المخاطر يتم بموجبه تطبيق إجراءات الرقابة على نظم مكافحة غسل الأموال وفقا لحجم المخاطر (Pellegrina & Masciandaro, 2009).

يعتبر المنهج القائم على المخاطر *Risk Based Approach (RBA)* في مجال مكافحة غسل الأموال أداة رقابية تستخدم على مستوى الدول، والسلطات الرقابية المختصة، والمؤسسات المالية، لتحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأصلة *Inherent risk* والمتأتية من العملاء، والبلدان، والمناطق الجغرافية، والمنتجات والخدمات، وقنوات تقديم الخدمة، ووضع المخففات المناسبة والفعَّالة للحد من تلك المخاطر وتخفيضها.

يعد تبني المنهج القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال متطلب إلزامي وفق التوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، الواردة في "منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF, 2019). وتم التركيز على هذا المنهج ضمن معايير مجموعة العمل المالي ليكون الركيزة الأساسية في تطبيق معظم المعايير، ولاسيما التدابير الوقائية وعملية الرقابة (Simonova, 2011).

ويعد التقييم الذاتي للمخاطر *Self-Assessment* اللبنة الأولى بالنسبة للمؤسسات المالية في سبيل تطبيق المنهج القائم على المخاطر (Simonova, 2011)، حيث تلتزم المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي بموجب التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإجراء التقييم الذاتي للمخاطر، بما يمكنها من فهم هذه المخاطر، ويدعم قيامها بتطوير تدابير وقائية ومخففات مخاطر تتناسب مع مخاطر غسل الأموال، ويساعد المؤسسات المالية على تخصيص موارد الامتثال لديها وتوجيهها صوب المعاملات المالية والخدمات والمنتجات ذات المخاطر المرتفعة، فضلا عن تحديد وتنظيم درجة ونوعية إجراءات المراقبة والضوابط الداخلية وتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر (Bello & Harvey, 2017).

ويتمثل الهدف الأساسي من التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال في تطوير عملية إدارة هذه المخاطر، من خلال استخدام نتائج التقييم في عدة جوانب منها:

- تحديد الثغرات لتحسين سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
- اتخاذ القرارات السليمة عند قبول المخاطر، ووضع أنظمة مناسبة للمراقبة وتخصيص الموارد الكافية لذلك.

- تقييم مدى قوة تدابير مكافحة غسل الأموال ومدى تناسبها مع حجم المخاطر المحددة.
- مساعدة الإدارة العليا في تحديد المخاطر الأساسية، والثغرات في التعليمات الرقابية والضوابط الداخلية، واتخاذ ما يلزم لمعالجة أوجه القصور.
- استخدام واستغلال الموارد المتاحة بفعالية كبيرة وتوجيهها نحو المخاطر المرتفعة.

ويتطلب التقييم الذاتي للمخاطر في المؤسسات المالية ما يلي:

١- تحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأتية من العملاء، البلدان، المناطق الجغرافية، المنتجات والخدمات، قنوات تقديم الخدمة.
٢- وضع مخففات المخاطر المناسبة والفعالة للحد من المخاطر من خلال إجراءات مثل: حوكمة المؤسسة ودور مجلس الإدارة، إدارة المخاطر، سياسات وإجراءات العمل في مجال مكافحة غسل الأموال، أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
٣- الوصول إلى إجمالي المخاطر المتبقية *Residual risk*، وتحديد مستوياتها.
٤- اتخاذ القرار الإداري المناسب لمعرفة ما إذا كانت المخاطر المتبقية تقع ضمن قدرة المؤسسة المالية أم لا، ووضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور التي تحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافية، وتحديد الإدارات المعنية بتخفيضها.

وفي سبيل تحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأتية من العملاء؛ تلتزم البنوك بتطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وغيرها من القواعد والضوابط التي تستهدف التعرف على العملاء. حيث تُلزم الجهات الرقابية البنوك بتطبيق معايير مبدأ "اعرف عميلك" *Know Your Customer (KYC)*، والتي تتطلب التعامل مع العملاء بموجب الأسماء الواردة في الهويات والوثائق الصادرة عن الجهات الرسمية، وتمنع فتح أو الاحتفاظ بحسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال بأسماء صورية أو وهمية (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ٢٠١٩).

كما تُلزم الجهات الرقابية البنوك بالتعرف على هوية العملاء والتحقق منها، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، بالإضافة إلى التعرف على الغرض من التعامل وطبيعته؛ عند بدء علاقة عمل مع العميل، أو وجود عملية عارضة تتجاوز قيمتها مبلغ محدد، أو إجراء عملية تحويل عارضة أيًا كانت قيمتها، أو وجود اشتباه في ارتكاب جريمة غسل أموال أو تمويل للإرهاب، أو وجود شك في دقة البيانات التي تم الحصول عليها سابقًا لدى التعرف على هوية العميل، أو تقدير عدم كفاية هذه البيانات والحاجة إلى استيفائها. الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرة البنوك على متابعة نشاط الحسابات المصرفية لتحديد نمط العمليات غير الطبيعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ٢٠١٩).

ونتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية الإلكترونية، وظهور مبادرات التحول الرقمي لتقديم الخدمات العامة أو ما يعرف بالحكومة الإلكترونية *e-government* زاد الاهتمام بالهوية الرقمية للعملاء (طلحة، ٢٠١٩). فالهوية المادية تتطلب العديد من نقاط الاحتكاك مع العملاء، فضلاً عن تأخير الوصول إلى الحسابات والخدمات المصرفية. أما استخدام الهوية الرقمية – والتي تُعدّ تطورًا تقنيًا للهوية المادية – فيعمل على تيسير الإجراءات وفتح الحسابات والحصول على الخدمات المالية الأخرى. لذلك بدأ الاتجاه في البنوك نحو إجراء تغيير حقيقي للانتقال من الهوية التقليدية المادية إلى تفعيل الهوية الرقمية *Digital Identity* للعملاء.

في ظل الاتجاه؛ يمكن أن يؤدي استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات دورا في تعزيز المنهج القائم على المخاطر (La Torre & Nikolic, 2014) من خلال تسهيل التعرف على العملاء، لتحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأتية منهم. حيث تعمل الهوية الرقمية على: (أ) تسهيل فتح الحسابات المصرفية إلى جانب تبسيط متطلبات التوثيق، (ب) التعرف على العملاء وعن بُعْد بشكل أكثر فعالية وأقل تكلفة (AMF, 2020).

٣ـ مشكلة وتساؤلات الدراسة:

تعرَّف على عميلك؛ أحد الإجراءات الأساسية المتبعة في البنوك للحصول على معلومات تفصيلية ودورية عن العملاء، لتحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأتية من العملاء، وتمثل إجراء أساسي من إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر في إطار تطبيق المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال. ويستخدم مصطلح "اعرف عميلك" *(KYC)* للإشارة إلى الإجراءات التي يتم من خلالها التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين سواء أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتبارية من خلال وسائل الإثبات القانونية في نطاق فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ٢٠٢٠). ويتم ذلك من خلال قيام البنوك بطلب معلومات تفصيلية من عملائها عن هويتهم، وطبيعة الأنشطة التي يقومون بها، ومصدر الأموال ... إلخ، ويستلزم ذلك:

أ- جمع وتحليل المعلومات الأساسية عن العميل، والتحقق من الهوية باستخدام مصادر موثوق بها ومستقلة.
ب- تحديد المخاطرة، من خلال تحليل مدى خطورة التعامل مع العميل، ومدى احتمال تورطه في أنشطة غير قانونية مثل جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
ج- إنشاء ملف تعريفي للعميل، ووضع مخطط نظري لما يجب أن يبدو عليه حسابه مستقبلاً، ومتابعة الأنشطة الخاصة به ومطابقتها بالمخطط المتوقع.

د- المراقبة المستمرة لمعاملات العميل، ومقارنتها بالمخطط المتوقع وسلوك نظرائه من العملاء.

ولقد ارتبط مبدأ "اعرف عميلك" ارتباطا وثيقا بمكافحة جرائم غسل الأموال، حيث أظهرت الممارسات العملية أن تلك الجرائم تستهدف القطاع المصرفي في المقام الأول، لذلك حرصت المنظمات الدولية والجهات الرقابية على تجريم تلك العمليات، وإصدار المعايير والتعليمات الرقابية الملزمة للمؤسسات المصرفية، لمنع استغلالها في تلك الجرائم (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٢٠).

وتُعدّ إجراءات "اعرف عميلك" واجبة التطبيق في المرحلة الأولى لأي علاقة عمل مع العملاء، استجابة لمتطلبات الامتثال الدولية لمكافحة جرائم غسل الأموال (Sathye & Islam, 2011). وتتضمن جمع وثائق الهوية، والتحقق من مصادر البيانات، وإجراء فحوصات الامتثال للتحقق من الغرض المقصود من فتح الحساب وما إذا كانت هناك أنشطة أو معاملات مشتبه فيها (AMF, 2020).

طبقًا للقواعد الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية (٢٠١١)؛ يتعين على البنوك الاحتفاظ بصور المستندات الأصلية الدالة على هوية العملاء، وتحديث بياناتهم بصفة مستمرة وعلى نحو ملائم، خاصة فيما يتعلق بفئات العملاء والعمليات مرتفعة المخاطر، وتحديث بيانات كافة العملاء كل خمس سنوات كحد أقصى، مع تخفيض هذه المدة بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة. ويتعين على البنوك وضع نظامًا داخليًا يسمح بالرقابة المستمرة للعمليات، يشمل فحص العمليات التي تتم خلال فترة قيام العلاقة مع العميل، لضمان اتساق العمليات مع ما يتوافر من معلومات عن العميل ونمط نشاطه والمخاطر التي يمثلها. كما يتعين على البنوك إيلاء عناية خاصة لجميع العمليات المعقدة أو الكبيرة بصورة غير معتادة، وذلك في الأحوال التي لا يكون لهذه العمليات غرض مشروع أو اقتصادي واضح، ووضع نظامًا لإدارة المخاطر الخاصة بغسل الأموال يتضمن تصنيف العملاء إلى فئات وفقًا لدرجة المخاطر، ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر بما يتناسب مع تلك الدرجات، مع مراجعة هذا التصنيف مرة على الأقل كل سنة أو في حالة حدوث تغيرات خلال السنة تستدعي ذلك، والتأكد من أن النظام الموضوع يتضمن سياسات وإجراءات تقوم على تحديد المخاطر والرقابة عليها والإبلاغ عنها (وحدة مكافحة غسل الأموال، ٢٠١١).

وتستغرق الإجراءات التقليدية السابقة وقتًا طويلاً، لأنها تتم باستخدام أساليب يدوية لتنفيذ إجراءات "اعرف عميلك". فضلاً عن كونها غير مناسبة لرصد جرائم غسل الأموال الإلكترونية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من العناية الواجبة تجاه العملاء. ويمكن للهوية الرقمية تسهيل إجراءات التعرف على العملاء، حيث قدمت التكنولوجيا المالية

Fintech حلولًا كثيرة لتحسين العملية التقليدية بشكل يسمح بتحديد الهوية والتحقق منها أسرع من ذي قبل ليتلاءم مع الوتيرة السريعة للعالم الرقمي.

وتستهدف الدراسة التعرف على دور استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات *(LEI)* في تسهيل التعرف على العملاء، مما يعزز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال، فضلاً عن ترشيد التكاليف وتبسيط متطلبات التوثيق وتسريعها. وعليه؛ تتمثل المشكلة البحثية التي تتناولها الدراسة في التعرف على دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز فعَّالية مكافحة غسل الأموال. ويمكن صياغتها في التساؤل الرئيس التالي: هل يمكن أن يؤدي استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات إلى تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال؟

٤ـ أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تعزيز المنهج القائم على المخاطر من خلال تعزيز إجراءات التعرف على العملاء في البنوك المصرية، عبر تفعيل استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات في القطاع المصرفي المصري. مما يعمل على الحد من مخاطر العمليات المالية المشبوهة والتي تخفي تحت طياتها عمليات غسيل الأموال، وزيادة فعالية جهود حماية النظام المالي من عمليات غسل الأموال. وتتمثل الأهداف الفرعية في:

١/ التعرف على السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء القائم على الهوية المادية، وأهمية التحول إلى نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا.

٢/ دمج الهوية الرقمية الدولية للكيانات في نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا.

٣/ التعرف على أهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية الدولية للكيانات في مصر، وأهمية ذلك في نجاح دمج الهوية الرقمية الدولية للكيانات في نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا.

٥ـ أهمية الدراسة:

تشكل مسألة مكافحة غسل الأموال أهمية متصاعدة في مصر، مع تزايد عمليات غسل الأموال محلياً وإقليمياً ودولياً، واتخاذها أشكالاً جديدة وتنوعها مستفيدة من التقنيات الحديثة والمتطورة في وسائل الدفع والخدمات المصرفية الجديدة، التي أتاحت العديد من الوسائل الإلكترونية لتحويل الأموال دون الكشف عن مصدرها الحقيقي أو هوية القائمين عليها. في هذا الإطار؛ أصبح من الضروري البحث في سبل تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال. ونظرًا لأن التطبيق الفعَّال لمعايير مبدأ "اعرف عميلك" هو جزء أساسي من ممارسات إدارة المخاطر في البنوك؛ فإن أهمية الدراسة تكمن في

تطوير إجراءات "اعرف عميلك" المتبعة بالبنوك من خلال الهوية الرقمية الدولية للكيانات بهدف تعزيز تطبيق المنهج القائم على المخاطر.

٦- فروض الدراسة:

١/٦ اعرف عميلك *(KYC)*

أصدرت وحدة مكافحة غسل الأموال قواعد التطبيق الفعَّال لمبدأ "اعرف عميلك" في البنوك في عام ٢٠١١، اشتملت تلك القواعد على عناصر أساسية تتعلق بـــ: (١) سياسة قبول العملاء، (٢) التعرف على هوية العملاء، (٣) تحديث البيانات، (٤) الرقابة المستمرة للعمليات، (٥) نظم إدارة المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، و(٦) إجراءات العناية المشددة الخاصة بفئات العملاء أو الخدمات أو العمليات المالية مرتفعة المخاطر. وأكدت القواعد أن الممارسات الفعَّالة لمبدأ "اعرف عميلك" يجب أن تكون جزءاً من إدارة المخاطر المصرفية، وأن التزام البنوك بالضوابط والنماذج التي تستهدف التعرف على العملاء يُعدّ من الإجراءات الأساسية، وعلى الجهات الرقابية أن تتولى مسئولية التحقق من التزام البنوك بذلك بالشكل السليم. إلا أن تلك القواعد بوضعها الحالي القائم على الهوية المادية أصبحت في حاجة إلى تطوير لتلائم الطلب المتزايد على الخدمات المالية الرقمية. وتختبر الدراسة الفرض التالي للتعرف على السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء:

H1: توجد فروق معنوية في إدراك البنوك للسلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء *(KYC)* القائم على الهوية المادية.

٢/٦ اعرف عميلك إلكترونيًا *(e-KYC)*

جلب التطور الحادث في مجال التقنيات المالية *(Fintech)* حلولاً مبتكرة للصعوبات التي تواجه التحول الرقمي، وكان من بين تلك الحلول ما يُعرف بأدوات "اعرف عميلك" *(KYC Utilities)* كمستودع لبيانات العملاء، لتسهيل عملية التعرف عليهم، ورقمنة إجراءات "اعرف عميلك" (AMF, 2020). ويسهم ذلك في تقليل الوقت المطلوب لفحص الهوية والتحقق من بيانات العملاء، وتقليل تكاليف الامتثال لإجراءات العناية الواجبة، إضافة إلى تحسين جودة وموثوقية بيانات العملاء.

يشير مصطلح *(e-KYC)* إلى تنفيذ إجراءات "اعرف عميلك" إلكترونيًا، من خلال التقاط البيانات الرقمية من وثائق التعريف المعتمدة، أو الهوية الذكية الصادرة عن الحكومات، أو استخدام تقنية التعرف على الوجه للتحقق من الهوية عبر الإنترنت. وهي عملية تقنية تتم عن بُعد لتقليل تكاليف الامتثال التقليدية في إجراءات "اعرف عميلك". وتفتح هذه التقنيات آفاقاً جديدة للخدمات المصرفية الإلكترونية.

أدت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وتطبيقات الهواتف المحمولة دورًا بارزًا في إحداث هذا التغيير الجزري، وتحسين إدارة العلاقات مع العملاء في سبيل دعم القدرات التنافسية للبنوك. ويُعدّ التحول إلى نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيا مثالاً واضحاً على ذلك، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من المتوقع رقمنته بحلول عام ٢٠٢٢ (AMF, 2020).

ويمثل نمو متزايد للمعاملات المالية الإلكترونية؛ تحديًا كبيرًا يتطلب تحقيق التوازن بين التعرف على العملاء رقمياً وعن بُعد، وضمان الامتثال للقواعد التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال (طلحة، ٢٠١٩). وهذا يضع القطاع المصرفي أمام مسئوليات تتعلق بأهمية اختيار الأنظمة الرقمية الفعَّالة للتعرف على الهوية، ويستلزم وضع نموذجًا رقابيًا موثوقًا به لمتابعة تلك الأنظمة وتقييم مدى فعاليتها في مواجهة التحديات الخاصة بمخاطر انتهاك خصوصية بيانات العملاء (AMF, 2020). وتختبر الدراسة الفرض الإحصائي التالي للتعرف على أهمية التحول إلى نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا للتغلب على السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء:

H2: توجد فروق معنوية في إدراك البنوك لمزايا تطبيق نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً *(e-KYC)*.

٣/٦ الهوية الرقمية الدولية للكيانات *(LEI)*

يفتقر ما يقرب من مليار شخص على مستوى العالم وفقًا لبيانات البنك الدولي إلى شكل معترف به قانونيًا لإثبات الهوية (WBG, 2018b). ويمكن للهوية الرقمية أن توفر فرصًا للوصول إلى الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات الأخرى، وتزداد تلك الفرص مع تحسن التكنولوجيا وانخفاض تكلفتها، وسهولة الوصول إلى الهواتف الذكية والإنترنت يوميًا (WBG, 2018a). ومن المتوقع أن تمكّن الهوية الرقمية البنوك من إطلاق العنان للقيمة، من خلال ثلاث خصائص أساسية تتسم بها أنظمة الهوية الرقمية، الأكثر أهمية بالنسبة للخدمات المالية، هي توفر الأساس القانوني، التفرد، القدرة على التواجد في شكل رقمي يسمح بالتحقق منها عن بُعد عبر القنوات الرقمية، وهو ما تفتقر إليه الهوية المادية (AMF, 2020).

يطلق معهد *McKinsey Global Institute* مصطلح المعرّف الرقمي على الهوية الرقمية ويعرفها بأنها "عملية تحديد الهوية الذي يتطلب التحقق منها ومصادقتها درجة عالية من التأكيد، باستخدام الوسائل الرقمية ذات التصميم الفريد والتي لا يمكن تقليدها أو تزويرها، لضمان حماية خصوصية المُستخدم وبياناته الشخصية" (McKinsey Global Institute, 2019).

ويُعرّف المعهد الدولي للتمويل *International Institute of Finance (IIF)* الهوية الرقمية بأنها "تجميع السمات التي يتم التقاطها إلكترونيًا وتخزينها لشخصية فريدة يمكن التعرف عليها وربطها بشخص طبيعي، وتشكل الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لتسهيل تفاعل الشخص مع الكيانات الأخرى" (IIF, 2019). بينما يُعرفها المنتدى الاقتصادي العالم *(WEF)* بأنها "مجموعة من السمات الفردية التي تصف الشخص الطبيعي أو الاعتباري، وتحدد معاملاته التي يمكن أن يشارك بها" (WEF, 2016). ويمكن القول أن المعرّف الرقمي هو مجموعة أساسية من تقنيات التمكين المحورية لمجموعة واسعة من التفاعلات الرقمية بين الأفراد والمؤسسات (AMF, 2020).

وتم اعتماد المعرِّف الرقمي الدولي للكيانات في عام ٢٠١١ من قبل مجموعة العشرين *(G20)* ومجلس الاستقرار المالي *(FSB)* (Chan & Milne, 2019)، وهو عبارة عن رمز حرفي عددي مكون من ٢٠ حرفًا، يعتمد على معيار الأيزو (١٧٤٤٢) الصادر عن المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس *(ISO)*. ويتيح التعريف الواضح والفريد للكيانات التي تشارك في المعاملات المالية (Li, et al., 2014). ويتضمن معلومات أساسية عن الكيان كالاسم الرسمي، وعنوان المقرّ الرئيسي، والشكل القانوني، وهيكل الملكية، وعلاقة الشركات التابعة بالشركة الأم، وهوية كل طرف. وهو قاعدة بيانات مفتوحة المصدر، تستهدف تمكين الجهات الرقابية المختصة، والمؤسسات المالية من تحديد وتقييم وفهم المخاطر للمحافظة على استقرار وكفاءة قطاع الخدمات المالية.

تتولى مؤسسة *Global Legal Entity Identifier Foundation (GLEIF)* التي تأسست عام ٢٠١٤ كمؤسسة غير ربحية؛ مهمة دعم وتنفيذ واستخدام وسلامة تشغيل نظام الهوية الرقمية للكيانات، واعتماد الجهات المصدرة للمعرّفات وتقييم مدى ملاءمتها (Chan & Milne, 2019). ويشرف على عمل المؤسسة لجنة الرقابة التنظيمية العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية. وعن جهات إصدار الهوية الرقمية؛ هي مؤسسات مفوّضة بإصدار الهوية الرقمية للكيانات، ويُشار إليها بوحدات التشغيل المحلية.

يعمل نظام الهوية الرقمية الدولية وفق ثلاثة محاور كما في الشكل رقم (١)، نظامًا اتحاديًا يُدرِج وحدات التشغيل المحلية *(LOUs)* في تعاقد رسمي مع مؤسسة *(GLEIF)*، والمستخدمين النهائيين الذين يحق لهم الدخول إلى قاعدة بيانات الهوية الرقمية الدولية، تحت إشراف لجنة الرقابة التنظيمية العالمية لمعرّفات الكيانات القانونية (Jenkinson & Leonova, 2013). ولمعرّف الكيان القانوني أربع خصائص أساسية تتمثل في أنه: (١) معرِّف دولي، (١) فريد يتم تعيينه لكل كيان قانوني، (٣) مدعوم بجودة بيانات عالية، و(٤) مفتوح المصدر، أي متوفر مجانًا لجميع المستخدمين (McKinsey & GLEIF, 2017).

المصدر: *Global Legal Entity Identifier Foundation (GLEIF)*

شكل رقم (١): محاور نظام معرّفات الكيانات القانونية

يحدد معيار الأيزو (2012: 17442) الحد الأدنى للبيانات المرجعية لكل معرّف مثل الاسم الرسمي للكيان كما هو مسجّل في السجلات الرسمية، والعنوان المسجّل للكيان، وبلد التأسيس، والرموز الخاصة التي تمثل أسماء البلدان وأقسامها الفرعية، وتاريخ أول تعيين لمعرّف الكيان القانوني؛ وتاريخ آخر تحديث؛ وتاريخ الانتهاء. كما في الشكل رقم (٢).

المصدر: *Global Legal Entity Identifier Foundation (GLEIF)*

شكل رقم (٢): محاور نظام معرّفات الكيانات القانونية

وعن مزايا الهوية الرقمية للكيانات؛ تشير دراسة McKinsey & GLEIF (2017) إلى أن استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات من شأنه أن يوفر ما يتراوح بين ٢ إلى ٤ مليارات دولار أمريكي سنويًا من تكاليف التعرف على العملاء في القطاع المصرفي. وهذا يُشكل ما يتراوح بين ٥٪ إلى ١٠٪ من إجمالي الإنفاق السنوي في هذا القطاع، والذي يبلغ ٤٠ مليار دولار (McKinsey & GLEIF, 2017). كما أشارت الدراسة ذاتها إلى أن تبني الهوية الرقمية للكيانات يمكن أن يحقق وفورات سنوية تزيد عن ١٥٠ مليون دولار في القطاع المصرفي، وما يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار للبنوك في إصدار خطابات الاعتماد. كما تبلغ الوفورات السنوية في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية من استخدام الهوية الرقمية للكيانات ما نسبته ١٠٪ على الأقل من إجمالي تكاليف التشغيل الخاصة بالتعرف على العملاء (McKinsey & GLEIF, 2017).

وحول استيفاء متطلبات معايير مبدأ "اعرف عميلك"؛ أشار التقرير الصادر عن مؤسسة *(GLEIF)* إلى أن استخدام الهوية الرقمية للكيانات يسهم في إزالة التعقيدات من المعاملات المالية في القطاع المالي (GLEIF, 2018a; GLEIF, 2018b; Chan & Milne, 2019). وأشار مجلس الاستقرار المالي إلى أن استخدام الهوية الرقمية للكيانات يسهم في تخفيض تكاليف التعرف على العملاء، نتيجة تبسيط العمليات والإجراءات (Li, et al., 2014)، والاستفادة من المنتجات المالية المستحدثة (Sandner, et al., 2020)، وتعزيز الشمول المالي (AMF, 2019).

وفي إطار أعمال مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة؛ أطلق صندوق النقد العربي المبادئ الإرشادية للهوية الرقمية وقواعد "اعرف عميلك" الإلكترونية في الدول العربية، التي تستهدف المساهمة في تعميق الحوار الإقليمي والعالمي حول أهمية الهوية الرقمية وقواعد "اعرف عميلك" إلكترونيًا ودورها في تعزيز الشمول المالي (AMF, 2019). لاسيما أن نظُم الهوية الرقمية لا تزال في مراحلها الأولى في معظم الدول العربية التي تتبع الشكل التقليدي للتعرف على العملاء، القائم على التفاعل المباشرة والوثائق المادية لاستيفاء تلك النماذج (AMF, 2020). وتختبر الدراسة الفرضين التاليين للتعرف على أهمية استخدام الهوية الرقمية للكيانات لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال، وأهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية.

H3: توجد فروق معنوية في إدراك البنوك لمزايا استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال.

H4: توجد فروق معنوية في إدراك البنوك لأهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية الدولية للكيانات في مصر لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال.

٧- أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات. بيانات ثانوية؛ تم الحصول عليها عن طريق مراجعة الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة والموضوعات المتصلة بها، لإبراز المشكلة وإعداد الإطار النظري الدراسة. وبيانات أولية؛ تم جمعها من البنوك وتحليلها لاختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج.

يشمل مجتمع الدراسة البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية. وتم تقسيمها إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى تشمل البنوك التي بدأت تطبيق نماذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا كمرحلة تجريبية، والمجموعة الثانية هي البنوك التي ما زالت تطبق الإجراءات التقليدية للتعرف على العملاء. وتتمثل الأداة المستخدمة في الدراسة في قائمة الاستقصاء. تم إعداد قائمة استقصاء مكونة من أربعة أسئلة، بها ٢١ عبارة لقياس متغيرات الدراسة (القائمة في ملحق البحث)، وتم قياسها من خلال مقياس Likert الخماسي، وتشمل مستوياته من موافق جدًا (٥) حتى غير موافق تمامًا (١). وكانت عدد الاستجابات الصحيحة ٣٨ مفردة. قام الباحث باختبار الثبات لمتغيرات الدراسة، لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء. نظرًا للتباين بين محاور قائمة الاستقصاء؛ اعتمد الباحث على معامل الثبات ألفا لكرونباخ (معامل الاعتمادية) كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
معامل ألفا لكرونباخ لاختبار الثبات

م	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا لكرونباخ
(١)	السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء (KYC) المعتمد على الهوية المادية.	٧	٠,٧٠٣
(٢)	المزايا التي يحققها تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونياً (e-KYC)	٧	٠,٧٤١
(٣)	أهمية استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال.	٦	٠,٧٦٣
(٤)	أهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية (LOU) لإصدار الهوية الرقمية للكيانات في مصر لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال.	١	غير منطبق

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

وأظهرت نتائج اختبار الثبات أن معامل ألفا للمقياس يتراوح ما بين ٠,٧٠٣ إلى ٠,٧٦٣ مما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، والمعروف أن معامل ألفا إذا كان في حدود ٠,٥٠ إلى ٠,٦٠ يعد مقبولاً وكافيًا، والمعامل الذي يبلغ ٠,٨٠ يعد موثوقًا ومعتمدًا عليه بدرجة كبيرة جدًا.

تم إجراء التحليل الإحصائي لاختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS/PC + version 15.0. وجمعت أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة بين كل من التحليل الوصفي الذي استخدم فيه الباحث العلاقات المنطقية بين البيانات مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية، والاختبارات الإحصائية.

استخدم الباحث Mann-Whitney U Test لاختبار معنوية الفروق بين البنوك التي بدأت تطبيق نماذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا كمرحلة تجريبية، والبنوك التي ما زالت تطبق الإجراءات التقليدية في التعرف على العملاء وفقًا لمتغيرات الدراسة، وهو من الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لعقد مقارنات ثنائية بين عينتين مستقلتين. كما استخدم الباحث Independent Samples T Test للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للبنوك التي بدأت تطبيق نماذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا كمرحلة تجريبية، والبنوك التي ما زالت تطبق الإجراءات التقليدية، واستخدم الباحث Wilcoxon Test لاختبار معنوية الفروق بالنسبة لدرجة الاتفاق في آراء البنوك حول متغيرات الدراسة، وهو من الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمطابقة نتائج أفراد العينة بأسس أو معايير محددة.

٨ـ منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في إجراء الدراسة، لجمع البيانات ومعالجتها إحصائيًا والتوصل إلى النتائج.

٩ـ نتائج الدراسة واختبار الفروض:

يتناول هذا العنصر التعليق على نتائج التحليل الإحصائي لاختبارات الفروض.

١/٩ نتائج اختبار الفرض الأول:

يهدف هذا الفرض إلى التعرف على معنوية الفروق بين البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونياً والبنوك التي مازالت تطبق النموذج التقليدي في إدراك السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي *(KYC)* القائم على الهوية المادية. ويوضح جدول رقم (٢) نتائج التحليل الإحصائي لهذا الفرض.

ومن الجدول رقم (٢) تشير قيم المتوسطات الحسابية من U Test إلى إدراك البنوك للسلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء القائم على الهوية المادية. وتشير نتائج اختبار Wilcoxon إلى أن أغلب العبارات حظيت باتفاق البنوك حول كونها تمثل سلبيات للنموذج التقليدي، ويتضح من نتائج T Test وجود

فروق غير جوهرية بين البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونياً والبنوك التي مازالت تطبق النموذج التقليدي في إدراك السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء، حيث بلغت قيمة T ٠,٥٦٧ ومستوى الدلالة ٠,٥٧٤ وهو ما يترتب عليه **رفض الفرض الأول**.

جدول رقم (٢)
الفروق في إدراك البنوك للسلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي (KYC)

متغيرات الدراسة	بنوك تطبق e-KYC		بنوك تطبق KYC		قيمة Z من U Test	مستوى الدلالة P-Value
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على قدرا كبيرا من التكاليف اللازمة لجمع البيانات والمعلومات والتحقق من صحتها.	٣,٩٤٤	١,١٠٩	٣,٥٠٠	١,٤٣٢	٠,٨٨١-	٠,٣٧٨
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على تكرار عمليات جمع البيانات والمعلومات عدة مرات.	٤,١٦٦	١,٢٠٠	٣,٨٥٠	٠,٩٨٨	١,٢٩٨-	٠,١٩٤
يقتصر التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على العملاء المحلين دون الكيانات الدولية.	٣,٢٧٧	١,٥٦٤	٣,٢٥٠	١,٢٥١	٠,٢٤١-	٠,٨١٠
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على صعوبة الحصول على معلومات مؤكدة عن المصدر الحقيقي لأموال العملاء.	٣,٦٦٦	١,٢٣٦	٣,١٠٠	٠,٩٦٧	١,٥٩٠-	٠,١١٢
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على تذمر العملاء عند طلب معلومات تتعلق بطبيعة العمل والنشاط التجاري أو مصدر الأموال.	٣,٨٣٣	١,٤٦٥	٣,٧٠٠	١,٠٨٠	٠,٦٨٧-	٠,٤٩٢
لا يتضمن النموذج التقليدي للتعرف على العملاء تدابير كافية لمنع استخدام التكنولوجيا المالية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	٣,٧٧٧	١,٣٠٨	٣,٨٠٠	١,٠٠٥	٠,٢٧٨-	٠,٧٨١
لا ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على إجراءات لمراقبة التحويلات المالية غير العادية التي تتم عبر الأنظمة الإلكترونية.	٣,١٦٦	٠,٩٨٥	٣,٧٠٠	١,٠٣١	١,٤٠٨-	٠,١٥٩

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

٢/٩ نتائج اختبار الفرض الثاني:

يهدف هذا الفرض إلى التعرف على معنوية الفروق بين البنوك في إدراك أهمية التحول إلى نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا للتغلب على السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي. ويوضح جدول رقم (٣) نتائج التحليل الإحصائي لهذا الفرض.

من الجدول رقم (٣) يتضـح **قبول الفرض الثاني؛** حيث تشـير نتائج T Test إلى وجود فروق جوهرية بين البنوك في إدراك أهمية التحول إلى نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا للتعرف على العملاء، وكانت الفروق في صالح البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا (حيث كانت المتوسـطات الحسـابية للبنوك التي بدأت تطبيق النموذج الإلكتروني تجريبيًا أعلى من البنوك الأخرى)، وبلغت قيمة T ٢,٢٢٣ ومستوى الدلالة ٠,٠٣٣. ومع ذلك تشـير قيم المتوسـطات الحسـابية من U Test إلى أن البنوك تدرك أهمية هذا التحول، ومن نتائج اختبار Wilcoxon يتضح أن جميع عبارات حظيت باتفاق آراء البنوك حول أهميتها.

جدول رقم (٣)
الفروق في إدراك البنوك لمزايا تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونياً (e-KYC)

متغـيرات الـدراسـة	بنوك تطبق e-KYC		بنوك تطبق KYC		قيمة Z من U Test	مستوى الدلالة P-Value
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
تتميز نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً بانخفاض التكاليف المرتبطة بجمع البيانات والمعلومات والتحقق من صحتها.	٤,٢٧٧	٠,٨٩٤	٤,٠٠٠	١,٠٢٥	٠,٨١٦-	٠,٤١٤
تعمل نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً على تبسيط الإجراءات وتسريعها.	٤,٣٣٣	١,٠٨٤	٣,٨٠٠	٠,٨٩٤	٢,٠٩٤-	٠,٠٣٦
تتيح نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً تبادل المعلومات بين البنوك، وتيسير وصول العملاء للخدمات البنكية وفتح الحسابات المصرفية إلكترونياً دون الحاجة للذهاب للبنك، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي.	٤,١١١	١,٣٢٣	٣,٧٥٠	١,١١٨	١,٢٦٩-	٠,٢٠٤
تساعد نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً في إدارة العلاقات مع العملاء بشكل أفضل، لما توفره من تحديد دقيق وموثوق للهوية وعدم الحاجة إلى تكرار الإجراءات.	٤,٣٣٣	٠,٨٤٠	٣,٦٠٠	١,٠٩٥	٢,١١٩-	٠,٠٣٤
تساعد نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً في التعرف على جميع الأطراف التي تنطوي عليها المعاملة المالية.	٣,٨٨٨	١,٣٦٧	٣,٦٠٠	١,٢٧٣	٠,٩١٤-	٠,٣٦١
تعمل نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً على تبسيط إجراءات التعرف على العملاء مما يقلل الوقت اللازم لتبادل المدفوعات بشكل كبير.	٤,٤٤٤	١,٠٤١	٣,٦٠٠	٠,٨٨٢	٣,٠٦٩-	٠,٠٠٢
توفر نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً متابعة للتحويلات المالية غير العادية التي تتم عبر الأنظمة الإلكترونية.	٤,٠٥٥	٠,٩٩٨	٣,٨٠٠	١,١٠٥	٠,٧٠٥-	٠,٤٨١

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

٣/٩ نتائج اختبار الفرض الثالث:

يهدف هذا الفرض إلى التعرف على معنوية الفروق بين البنوك في إدراك أهمية استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال. ويوضح جدول رقم (٤) نتائج التحليل الإحصائي لهذا الفرض.

ومن الجدول رقم (٤) يتضح **قبول الفرض الثالث؛** حيث تشير نتائج T Test إلى وجود فروق جوهرية بين البنوك في إدراك أهمية استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال، وكانت الفروق في صالح البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا (حيث كانت المتوسطات الحسابية للبنوك التي بدأت التطبيق تجريبيًا أعلى من البنوك التي مازالت تطبق النموذج التقليدي)، وبلغت قيمة T ٣,٨٩٨ ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠. ومع ذلك تشير قيم المتوسطات الحسابية من U Test إلى أن البنوك تدرك أهمية استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات، وهو ما تشير إليه أيضًا نتائج اختبار Wilcoxon حيث يتبين أن جميع العبارات قد حظيت باتفاق آراء البنوك.

جدول رقم (٤)
الفروق في إدراك البنوك لأهمية استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات

متغيرات الدراسة	بنوك تطبيق e-KYC		بنوك تطبيق KYC		قيمة Z من U Test	مستوى الدلالة P-Value
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
يسهم استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تحقيق أهداف الاستقرار المالي كتحسين إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.	٤,٥٠٠	٠,٦١٨	٣,٩٥٠	١,١٩٠	-١,٣٥٠	٠,١٧٧
يعزز استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات جهود مكافحة عمليات غسل الأموال.	٤,٤٤٤	٠,٧٠٤	٤,٠٠٠	١,٠٢٥	-١,٣٢٥	٠,١٨٥
يترتب على استخدام الهوية الرقمية الدولية تيسير عملية التتبع والوصول إلى المعلومات المهمة عن هوية الكيانات القانونية التي تنطوي عليها المعاملات المالية.	٤,٤٤٤	٠,٧٨٣	٣,٨٠٠	١,٣٦١	-١,٤٣٦	٠,١٥١
وجود دليل (بيانات مرجعية) للمعرّفات الرقمية للكيانات القانونية مفتوح المصدر ومتاح على شبكة المعلومات الدولية يكسب الهوية الرقمية المصداقية.	٤,٢٢٢	٠,٨٧٨	٣,٣٥٠	٠,٦٧٠	-٣,١٦٤	٠,٠٠٢
وجود دليل (بيانات مرجعية) للمعرّفات الرقمية للكيانات القانونية يتيح الوصول إلى جميع السجلات المرتبطة بأي كيان قانوني، وتحديد من يملك من، بسهولة ويُسر.	٤,٢٧٧	٠,٨٢٦	٣,٤٥٠	٠,٩٩٨	-٢,٥١٨	٠,٠١٢
يترتب على تخصيص معرّف رقمي لكل مؤسسة من مؤسسات العملاء توفير الوقت وتحقيق شفافية أكبر والعمل بأسلوب أكثر سهولة.	٤,٥٠٠	٠,٧٠٧	٣,٤٥٠	١,٠٩٩	-٣,٠٦٢	٠,٠٠٢

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

٤/٩ نتائج اختبار الفرض الرابع:

يهدف هذا الفرض إلى التعرف على معنوية الفروق بين البنوك في إدراك أهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية الدولية للكيانات في مصر لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال. ويوضح جدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لهذا الفرض.

جدول رقم (٥)
الفروق في إدراك البنوك لأهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية

متغيرات الدراسة	بنوك تطبق e-KYC		بنوك تطبق KYC		قيمة Z من U Test	مستوى الدلالة P-Value
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
هل ترى أن اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية (LOU) لإصدار الهوية الرقمية الدولية للكيانات في مصر سيساهم في تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال؟	٤,٧٧٧	٠,٥٤٨	٤,٣٠٠	٠,٨٦٤	١,٩٢٥-	٠,٠٥٤

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

ومن الجدول رقم (٥)؛ تشير قيم المتوسطات الحسابية من U Test إلى إدراك البنوك لأهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية للكيانات في مصر لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال. وهذا ما أكدته نتائج اختبار Wilcoxon؛ حيث يتبين أن آراء البنوك اتفقت حول أهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية. ويتضح من نتائج T Test وجود فروق غير جوهرية بين البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونياً والبنوك التي مازالت تطبق النموذج التقليدي في إدراك هذه الأهمية، حيث بلغت قيمة T ٢,٠٠٨ ومستوى الدلالة ٠,٠٥٢ وهو ما يترتب عليه **رفض الفرض الرابع**.

١٠- مناقشة النتائج وتوصيات الدراسة:

- توجد فروق غير جوهرية بين البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا كمرحلة تجريبية والبنوك التي مازالت تطبق النموذج التقليدي في إدراك سلبيات النموذج التقليدي للتعرف على العملاء، ويرجع ذلك إلى أن كلتا المجموعتين من البنوك كانت تطبق النموذج التقليدي، وبعضها مازال يطبقه، لذلك فإن كلتا المجموعتين على دراية بالسلبيات ونواحي القصور التي يعاني منها النموذج.
- توجد فروق جوهرية بين البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا كمرحلة تجريبية والبنوك التي مازالت تطبق النموذج التقليدي للتعرف على العملاء في إدراك مزايا نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا، وأهمية استخدام الهوية الرقمية

للكيانات لتعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسـل الأموال. وكانت الفروق في صـالح البنوك التي تطبق النموذج الإلكتروني كمرحلة تجريبية. ويرجع ذلك إلى أن تلك البنوك قد أصـبح لديها خطط اسـتراتيجية للتحول الرقمي، واهتمام بمتطلبات تفعيل الهوية الرقمية اللازمة لتلبية احتياجات العملاء.

- توجد فروق غير جوهرية بين البنوك التي بدأت تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا كمرحلة تجريبية والبنوك التي مازالت تطبق النموذج التقليدي للتعرف على العملاء بشأن أهمية اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية للكيانات في مصر لتعزيز لمكافحة غسل الأموال. وربما يرجع ذلك إلى حرص البنوك على وجود جهة إصـدار محلية للمعرفات الرقمية للكيانات حتى وإن لم تطبق كل البنوك النموذج الإلكتروني للتعرف على العملاء في الوقت الحالي، لكن من المنتظر تطبيقه مستقبلاً بعد انتهاء المرحلة التجريبية لهذا النموذج.

وفي ضوء النتائج السابقة؛ توصي الدراسة بالآتي:

١- تطبيق نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا في جميع البنوك العاملة في مصر، لما لذلك من تأثير إيجابي على اهتمام البنوك بالتكنولوجيا المالية والهوية الرقمية، مع توفير الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لحماية بيانات العملاء.
٢- دمج نظام الهوية الرقمية الدولية للكيانات في نموذج "اعرف عميلك" إلكترونيًا. وتوجيه البنوك نحو دعم النماذج الإلكترونية للتعرف على العملاء، نظرًا للتوسع المتوقع في استخدام التكنولوجيا المالية والإنترنت مستقبلاً من قبل عملاء البنوك.
٣- اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية لإصدار الهوية الرقمية للكيانات في مصر بالتنسيق مع الجهات الدولية ذات الصلة.
٤- وضع الآليات المناسبة لتنفيذ توصيات صندوق النقد العربي لتعزيز استخدام الهوية الرقمية في الدول العربية. والاستفادة من التجارب الدولية والعربية الناجحة.
٥- العمل على حماية المعلومات المالية والشخصية للعملاء، بما لا يتعارض مع إجراءات مكافحة غسل الأموال.

١١ـ قائمة المراجع:

١/١١ المراجع العربية:

أحمد، وفاء يوسف (٢٠١٦). إطار مقترح للتكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة فاعلية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، ص ٤٩٩-٦٠٦.

خاطر، مايا حسن ملا (٢٠١٨). جريمة غسل الأموال وسبل التصدي لها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، المجلد الثاني، العدد الثامن، ص ١٥٢-١٦٤.

طلحة، الوليد (٢٠١٩). **دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**. صندوق النقد العربي.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (٢٠٢٠). **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**. الطبعة الأولى، القاهرة.

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية (٢٠١١). **قواعد التعرف على هوية العملاء في البنوك**.

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية (٢٠١٩). **الضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**.

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، (٢٠٢٠). **إجراءات العناية الواجبة بعملاء البنوك**.

٢/١١ المراجع الأجنبية:

AMF (2019). Arab Regional Fintech Working Group: Digital Identity and e-KYC Guidelines in Arab Countries. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Files/Digital%20ID%20%20eKYC%20Guidelines%20for%20the%20Arab%20Region.pdf

AMF (2020). Arab Regional Fintech Working Group: Digital Customer On-Boarding, e-KYC and Digital Signatures In The Arab Region. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Publications%20On%20AMF/2020/en/Digital%20Identy%20Booklet.pdf

Bello, A. U., & Harvey, J. (2017). From a Risk-Based to an Uncertainty-Based Approach to Anti-Money Laundering Compliance. *Security Journal*, 30, 24-38. https://doi.org/10.1057/s41284-016-0002-0

Chan, K. & Milne, A. (2019). The Global Legal Entity Identifier System: How Can It Deliver?. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(1), 39. https://doi.org/10.3390/jrfm12010039

Demetis, D. S. (2010). Technology and Anti-Money Laundering: A Systems Theory and Risk-Based Approach. Edward Elgar Publishing.

FATF (2019). Guidance for a Risk-Based approach for legal professionals. www.fatfgafi.org/publications/documents/Guidance-RBA-legal-professionals.html

GLEIF (2018a). Know Your Customer (KYC): The Challenges Faced by the Banking Sector When Onboarding New Client Organizations. https://www.gleif.org/content/3-lei-solutions/5-lei-in-kyc-a-new-future-for-legal-entity-identification/gleif-research-findings_challenges-onboarding-client-organizations-in-banking-sector_v1.0-final.pdf

GLEIF (2018b). LEI in KYC: A New Future for Legal Entity Identification. https://www.gleif.org/content/3-lei-solutions/5-lei-in-kyc-a-new-future-for-legal-entity-identification/gleif-research-report_a-new-future-for-legal-entity-identification_final.pdf

IIF (2019). Digital Identity: Key Concepts. https://www.iif.com/Portals/0/Files/content/Regulatory/iif_digital_id_07022019.pdf

Jenkinson. N., & Leonova, I. S. (2013). The importance of data quality for effective financial stability policies Legal entity identifier: a first step towards necessary financial data reforms. *Financial Stability Review*, Banque de France, 17, 101-110. https://www.researchgate.net/publication/285330277

La Torre, M., & Nikolic, M. (2014). Improving AML/CFT Risk-Based Approach in Serbian Banks: Evidence from a Survey. *European Scientific Journal*, Special, 10(7), 179-186. https://doi.org/10.19044/esj.2014.v10n7p%25p

Li, T., Lemieux, V. L., & Pottinger, R. (2014). Challenges in Resolving Semantic Heterogeneity with the Global Legal Entity Identifier System. Proceedings of the International Workshop on Data Science for Macro-Modeling - DSMM'14, *Conference Paper*. https://doi.org/10.1145/2630729.2630744

McKinsey Global Institute (2019). Digital Identification: A key to inclusive growth. McKinsey & Company. https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/business%20functions/mckinsey%20digital/our%20insights/digital%20identification%20a%20key%20to%20inclusive%20growth/mgi-digital-identification-report.pdf

McKinsey Global Institute, & GLEIF (2017). The Legal Entity Identifier: The Value of the unique counterparty ID. White Paper: Creating Business Value with the LEI. McKinsey & Company and (GLEIF). https://www.gleif.org/content/3-lei-solutions/4-mckinsey-company-and-gleif-creating-business-value-with-the-lei/legal-entity-identifier_mckinsey_gleif_2017_final.pdf

Pellegrina, D. L. & Masciandaro, D. (2009). The Risk-Based Approach in the New European Anti-Money Laundering Legislation: A Law and Economics View. *Review of Law & Economics*, 5(2), 931-952. https://doi.org/10.2202/1555-5879.1422

Sandner, P., Gross, J., Grale, L., & Schulden, P. (2020).The Digital Programmable Euro, Libra and CBDC: Implications for European Banks. *Conference Paper*, Banking & Insurance eJournal.

Sathye, M., & Islam, J. (2011). Adopting a risk-based approach to AMLCTF compliance: the Australian case. *Journal of Financial Crime*, 18(2),169-182. DOI:10.1108/13590791111127741

Simonova, A. (2011). The Risk Based Approach to Anti-Money Laundering: Problems and Solutions. *Journal of Money Laundering Control*, 14(4), 346-358. https://doi.org/10.1108/13685201111173820

The 9th Annual Forum for Heads of AML / CFT Compliance Units in Arab Banks & Financial Institutions, 3-4 October 2019, Beirut, Lebanon. https://www.josephmtorbey.com/events/events/the-9th-annual-forum-for-heads-of-aml-/-cft-compliance-units-in-arab-banks-amp-financial-institutions-3-4-october-2019--beirut-lebanon

WBG (2018a). G20 Digital Identity Onboarding. https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20_Digital_Identity_Onboarding.pdf

WBG (2018b). Technology Landscape for Digital Identification. Washington, DC: World Bank License: Creative Commons Attribution 3.0 IGO CC BY 3.0 IGO in 2018. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31825/Technology-Landscapefor-Digital-Identification.pdf?sequence=1&isAllowed=y

WEF (2016). A Blueprint for Digital Identity: The Role of Financial Institutions in Building Digital Identity. World Bank, Washington. https://espas.secure.europarl.europa.eu/orbis/sites/default/files/generated/document/en/WEF_A_Blueprint_for_Digital_Identity.pdf

ملحـــق الـدراســة

قائمة استقصاء دراسة بعنوان: دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال

س١ إلى أي مدى ترى أن النموذج التقليدي للتعرف على العملاء (KYC) المعتمد على الهوية المادية ينطوي على السلبيات التالية؟

السـؤال	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط العام	الانحراف المعياري	قيمة Z من Wilcoxon	قيمة P-Value
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على قدرا كبيرا من التكاليف اللازمة لجمع البيانات والمعلومات والتحقق من صحتها.						٣,٧١٠	١,٢٩٢	٢,٩٤٢-	٠,٠٠٣
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على تكرار عمليات جمع البيانات والمعلومات عدة مرات.						٤,٠٠٠	١,٠٩٠	٤,٠٩٥-	٠,٠٠٠
يقتصـر التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على العملاء المحلين دون الكيانات الدولية.						٣,٢٦٣	١,٣٨٨	١,١١٨-	٠,٢٦٣
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على صـعوبة الحصـول على معلومات مؤكدة عن المصدر الحقيقي لأموال العملاء.						٣,٣٦٨	١,١٢٥	١,٩٤٢-	٠,٠٥٢
ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على تذمر العملاء عند طلب معلومات تتعلق بطبيعة العمل والنشاط التجاري أو مصدر الأموال.						٣,٧٦٣	١,٢٦١	٣,٢٦١-	٠,٠٠١
لا يتضـمن النموذج التقليدي للتعرف على العملاء تدابير كافية لمنع اسـتخدام التكنولوجيا المالية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.						٣,٧٨٩	١,١٤٢	٣,٣٤٧-	٠,٠٠١
لا ينطوي التعرف على العملاء وفق النموذج التقليدي على إجراءات لمراقبة التحويلات المالية غير العادية التي تتم عير الأنظمة الإلكترونية.						٣,٤٤٧	١,٠٣١	٢,٤٨٢-	٠,٠١٣

س٢ إلى أي مدى ترى أن تطبيق نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً (e-KYC) يمكن أن يحقق المزايا التالية؟ مما يسهم في معالجة السلبيات التي ينطوي عليها النموذج التقليدي للتعرف على العملاء (KYC) المعتمد على الهوية المادية.

السؤال	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط العام	الانحراف المعياري	قيمة Z من Wilcoxon	قيمة P-Value
تتميز نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً بانخفاض التكاليف المرتبطة بجمع البيانات والمعلومات والتحقق من صحتها.						٤,١٣١	٠,٩٦٣	٤,٦٠٧-	٠,٠٠٠
تعمل نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً على تبسيط الإجراءات وتسريعها.						٤,٠٥٢	١,٠١٢	٤,٢٤٧-	٠,٠٠٠
تتيح نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً تبادل المعلومات بين البنوك، وتيسير وصول العملاء للخدمات البنكية وفتح الحسابات المصرفية إلكترونياً دون الحاجة للذهاب للبنك، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي.						٣,٩٢١	١,٢١٦	٣,٦٨٣-	٠,٠٠٠
تساعد نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً في إدارة العلاقات مع العملاء بشكل أفضل، لما توفره من تحديد دقيق وموثوق للهوية وعدم الحاجة إلى تكرار الإجراءات.						٣,٩٤٧	١,٠٣٨	٤,١٨٠-	٠,٠٠٠
تساعد نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً في التعرف على جميع الأطراف التي تنطوي عليها المعاملة المالية.						٣,٧٣٦	١,٣٠٨	٢,٨٤٢-	٠,٠٠٤
تعمل نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً على تبسيط إجراءات التعرف على العملاء مما يقلل الوقت اللازم لتبادل المدفوعات بشكل كبير.						٤,٠٠٠	١,٠٣٩	٤,١٣٧-	٠,٠٠٠
توفر نماذج "اعرف عميلك" إلكترونياً متابعة للتحويلات المالية غير العادية التي تتم عير الأنظمة الإلكترونية.						٣,٩٢١	١,٠٤٩	٤,١٠٥-	٠,٠٠٠

س٣ إلى أي مدى تتفق مع المزايا التالية التي يمكن أن تتحقق من استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال؟

السؤال	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط العام	الانحراف المعياري	قيمة Z من Wilcoxon	قيمة P-Value
يسهم استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تحقيق أهداف الاستقرار المالي كتحسين إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.						٤,٢١٠	٠,٩٩٠	٤,٥٥٨-	٠,٠٠٠
يعزز استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات جهود مكافحة عمليات غسل الأموال.						٤,٢١٠	٠,٩٠٥	٤,٨٠٨-	٠,٠٠٠
يترتب على استخدام الهوية الرقمية الدولية تيسير عملية التتبع والوصول إلى المعلومات المهمة عن هوية الكيانات القانونية التي تنطوي عليها المعاملات المالية.						٤,١٠٥	١,١٥٧	٤,٠٩٣-	٠,٠٠٠
وجود دليل (بيانات مرجعية) للمعرّفات الرقمية للكيانات القانونية مفتوح المصدر ومتاح على شبكة المعلومات الدولية يكسب الهوية الرقمية المصداقية.						٣,٧٦٣	٠,٨٨٣	٣,٩٦٩-	٠,٠٠٠
وجود دليل (بيانات مرجعية) للمعرّفات الرقمية للكيانات القانونية يتيح الوصول إلى جميع السجلات المرتبطة بأي كيان قانوني، وتحديد من يملك من، بسهولة ويُسر.						٣,٨٤٢	١,٠٠٠	٣,٩٦٦-	٠,٠٠٠
يترتب على تخصيص معرّف رقمي لكل مؤسسة من مؤسسات العملاء توفير الوقت وتحقيق شفافية أكبر والعمل بأسلوب أكثر سهولة.						٣,٩٤٧	١,٠٦٤	٣,٩٨٧-	٠,٠٠٠

س٤ هل ترى أن اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية (LOU) لإصدار الهوية الرقمية الدولية للكيانات في مصر يسهم في تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال؟

السؤال	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط العام	الانحراف المعياري	قيمة Z من Wilcoxon	قيمة P-Value
هل ترى أن اعتماد البنك المركزي المصري كوحدة تشغيل محلية (LOU) لإصدار الهوية الرقمية الدولية للكيانات في مصر سيساهم في تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال؟						٤,٥٢٦	٠,٧٦١	٥,٢٩١-	٠,٠٠٠

The Role of LEIs in Enhancing a Risk-based Approach to AML

Dr. Sameh Abdelsalam Mustafa

Abstract

The global anti-money laundering (AML) landscape raises enormous risks for financial institutions, as money laundering has become easier and faster than before, due to the massive development in communications and information technology. Today, KYC (Know Your Customer) is an important element in the fight against financial crime and money laundering, and customer identification is the most critical aspect as it is the first step to improving performance in the other stages of the process. The study aims to enhance a risk-based approach to increase the effectiveness of anti-money laundering through the use of LEI (Legal Entity Identifier) to e-Know Your customer. The results of the study showed: (1) the advantages of e-KYC compared to KYC, (2) the importance of using the LEIs in e-KYC, which enhances a risk-based approach to AML, and (3) the importance of accrediting the Central Bank of Egypt as an accredited and qualified LOU for LEI registrations processes in Egypt.

Keywords: Digital identity, Legal Entity Identifier (LEI), Know Your Customer (KYC), (e-KYC), Anti-Money Laundering (AML).